الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نقاشات فكرية وسياسية مع الدكتور فاضل الجلبي

عن احداث العراق التاريخية ودور الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية

الصراعات الفكرية والسياسية وعواقبها في العراق

(الحلقة السابعة)

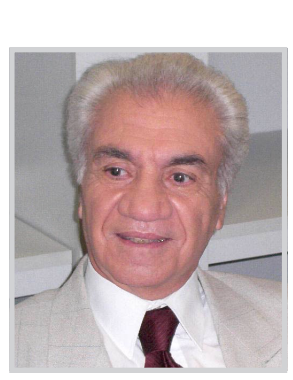

كاظم حبيب

يطرح الدكتور فاضل الجلبي موضوعة أو فكرة مهمة تستحق النقاش وتستوجبه ، مفادها أن ممارسة العنف والقوة موجودان في الفكر السياسي العراقي. في عام ٢٠٠٦ صدر لي كتاب تحت عنوان "الاستبداد والقسوة في العراق" بحثت فيه هذا الموضوع من جوانب عدة ، إضافة إلى تناول هاتين الظاهرتين تاريخيا والعوامل الكامنة وراء تشكلهما. كما أشرت قبل ذاك وفي كتابي الموسوم "ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة" ، الذي صدر في عام ١٩٩٥ إلى موضوعة أخرى مفادها : إن بعض السمات السيئة التي يتميز بها صدام حسين ، بل وأكثرها سوءا ، نجدها في شخصيات كثيرة من قوى المعارضة العراقية ، وكنت أعني بذلك سمات الاستبداد والقسوة أو الفردية وجنون العظمة . وكررت طرح هذه الموضوعة بصيغة أقوى وأوضح في كتابي الموسوم "المأساة والمهزلة في عراق اليوم" الذي صدر في عام ٢٠٠٠ , فظواهر القوة والعنف والقسوة والاستبداد موجودة حقاً في الفكر والممارسة السياسية في العراق. ولكن هل يمكن مقارنة سياسات ومواقف وأساليب حكم نوري السعيد مع ممارسات قوى المعارضة العراقية ، التي لم تكن في السلطة ، في داخل أحزابها حينذاك. يمكن الحديث عن ملامح ، ولكن ليس عن ظواهر فعلية.

حين درسنا (كاظم حبيب وزهدي الداوودي) القائد الشيوعي العراقي يوسف سلمان يوسف (فهد) أشرنا إلى أن هذا القائد المنحدر من عائلة عراقية كادحة ينتمي إلى المدرسة اللينينية والستالينية ، وبالتالي كان يميل إلى عبادة الفرد إزاء لينين وستالين ، ولكن مارس ذلك نفسه في حزبه أيضاً وربما من دون أن ينتبه إلى ذلك. وقد برزت هذه الظاهرة السلبية بوضوح كبير في سياسة الحزب وفي الخشية العفوية من توجيه النقد له من جانب الشيوعيين حتى بعد مماته بسنوات طويلة. ولكن كل المؤشرات كانت تشير إلى أن الجادرجي لم يكن تماماً هكذا ، في ما عدا صراعه مع اليسار ، إذ كان يخشى من تأثيرهم اليساري على حزبه وبالتالي تصدى لوجودهم في الحزب ومارس سلطته الحزبية في التخلص من بعضهم الأكثر بروزاً والأكثر قرباً من الفكر الماركسي – اللينيني. وإذا ما وجد شيء من هذا القبيل لدى الجادرجي ، فهل يمكن مقارنته بنوري السعيد واعتبار الشخصين طرفين متماثلين في السلوك وأن اختلفا في المواقع. كتب فاضل الجلبي يقول:

"إن ما ذكرناه بشأن تسلط نوري السعيد، واستعماله العنف والقوة من جهة، وتسلط الجادرجي على حزبه من جهة، مجرد أمثلة تعكس حالات تطرفية، ولكنها تشير إلى أمر موجود في الفكر السياسي العراقي. فلسان حال السياسي العراقي يقول: أنا أفكر هكذا وإذا خالفتني في الرأي إذاً أنت عدوي، ومن حقي أن اتهمك بالعمالة وبالفساد، وإلى آخره من التهم ، والتشنيع بالطرف الآخر! لمجرد أنه لا يقبل، أو يعتمد في رأيه على نظرية أخرى".

أختلف مع السيد الجلبي في هذا التقييم بسبب معرفتي بالمبادئ التي اقتنع بها الجادرجي من جهة، ومعرفتي من جهة ثانية بطبيعة وسياسات وسلوك نوري السعيد حيث عشت تجاربي الشخصية مع نظام حكمه، وبسبب اتصالي بالكثير من قادة وكوادر الحزب حينذاك بشأن مواقف الجادرجي في الحزب من جهة ثالثة، إذ لم أكن عضواً أو قيادياً في الحزب الوطني الديمقراطي لكي أعطي رأياً باتاً بالأمر، ولكن السيدة بلقيس شرارة، التي أثق بموضوعيتها وأسلوب مناقشتها لأفكار الجلبي والحجج الموثقة التي قدمتها بشأن سلوك الجادرجي في حزبه، قد تناولت هذه المسألة بشكل جاد وموضوعي. وصلتني رسالة من المخرج العراقي المتميز الأخ الأستاذ قاسم حول بشان حلقات المقال الجارية يقول فيها بصدد الأستاذ الجادرجي ما يلي:

"العزيز الدكتور كاظم حبيب

عندي مقترح على ضوء قراءتي لحوارك مع الجلبي .. أن يصار من هذه الحلقات التي كانت ضرورية أن تستخلص منها وتخلصها من الحوار مع الجلبي لإصدار كتاب منها عن تجربة ثورة تموز وقراءة للحقبة الملكية ولحقبة الثورة فكلاهما الحقبتان مع بعضهما في كتاب أظن سيكون أهم إصدار سياسي ثقافي بقلمك الجميل .. شيء عن الخطأ والصواب في التجربتين .. مجرد رأي.

يندم المرء أحيانا على فترات الصبا عن أحداث مرت به وهذه الفكرة التي مررت بها تعكس الكثير من المفاهيم والأخطاء والتربية السياسية.

في بداية صباي كنت معجبا في شخصية الجادرجي ومقالاته في الأهالي ويوما أجريت معه مقابلة عن سياقة السيارة في شارع الرشيد فقال أن قيادة تظاهرة في شارع الرشيد أسهل عندي من قيادة سيارة في هذا الشارع.

تغلق جريدة الأهالي أو هو أغلقها ثم عادوا إعلاميا في صحيفة المواطن البديل عن الأهالي وكان يرأس تحريرها المحامي عبد الله عباس ومدير تحريرها الكاتب والصحفي المرموق مجيد الونداوي ومديرها الإداري المحامي عبد الإله البزاز ومسؤولها المالي أبو فايق وكلهم شخصيات مرموقة في الحزب الوطني الديمقراطي.

كانوا يريدون مسؤولا ثقافيا وفنيا للجريدة فعملوا ما يشبه المسابقة وقدمت أنا مع المتسابقين وكنت طالبا في معهد الفنون نموذجا للصفحة الثقافية الأدبية والفنية. وفزت بالمسابقة وصرت منذ صدور الجريدة حتى آخر عدد وكان يوم الجمعة في الثامن من شباط، كنت مسؤولها وكانوا يدفعون لي عن كل صفحة تصدر في يوم الجمعة دينارين ونصف أي مرتبي الشهري عشرة دنانير.

كان الجادرجي يقوم بالاجتماع مع المحررين كل أسبوع وكان يبدي إعجابه بالصفحة الثقافية ويبعث لي بالتهاني. وكنت أنا قريبا من الشيوعيين جدا وعندما كان يسأل عن سبب عدم حضوري الاجتماعات أعتذر عن الذهاب للاجتماع لأنهم كانوا على خلاف مع الشيوعيين. ويوما دعاني لمشاهدة صوره الفوتوغرافية وتملصت من الموعد. ثم حصل الانقلاب وكان قد قال للمحررين يوما ستمر على العراق أيام كالحة السواد فقالوا له بعد الانقلاب كيف توقعت ذلك. فأجابهم لا أقصد هذا الانقلاب!!!!

نعم عزيزي الدكتور كاظم .. كان الجادرجي مؤكدا يقصد هذه الأيام وليست تلك .. يقصد الحقبة التي نعيشها الآن.

يوم رحل الجادرجي أقيم له حفل تأبين في أربعينيته في قاعة الخلد وغصت الصالة بالناس وفتح المسرح من جانبه الخلفي على الحدائق لكي يستوعب الحضور وقد حضر من لبنان كمال جمبلاط وقال في كلمته لقد تعلمنا الديمقراطية من مدرسة كامل الجادرجي. كنت يومها من منظمي الحفل التأبيني وندمت ندما شديدا أني لم ألتقيه ولم أتصور معه .. كان ذلك من مساوئ تربيتنا السياسية.

ويوما كنت وحدي في جريدة المواطن وأعددت الصفحة الثقافية وكنت أكتب كلمة قصيره للصفحة وخطر على بالي أن أكتب عن سبب تكرار ظهور صورة عبد الكريم قاسم في التلفزيون بشكل غير طبيعي فكتبت الموضوع ونشر ولم يقرأه لا عبد الله عباس صاحب امتياز الجريدة ولا الونداوي. وعندما ظهر العدد في اليوم التالي أستدعي عبد الله عباس إلى وزارة الدفاع وسئل عن المقال وسبب التعريض بشخص الزعيم وهو لم يكن يدري وعرف أني أنا كاتب المقال فقال لهم لا أستطيع أن أخبركم باسم كاتب المقال وأنا نفسي كلفته بكتابة هذا الموضوع وأتحمل المسؤولية فتسلمت الجريدة إنذارا بذلك !!!

هذا من أخلاق هذه المؤسسة الديمقراطية التي لم نفهمها وشكرا لأنك تنصف العادلين الغائبين منهم والأحياء ودم في كتاباتك الجميلة .. أخوك .. قاسم حول ٢٠٠٨/٧/٨ " .

أدرك حقاً بأن قوى المعارضة العراقية حينذاك قد ارتكبت أخطاءً فادحة وكثيرة ، ولكن لا بد من التمييز بين ثلاث مسائل جوهرية ، وهي:

١- من المسؤول عن وقوع المعارضة العراقية في تلك الأخطاء ، أليس نظام الحكم الذي غيب الديمقراطية عن المجتمع والأحزاب ، وبالتالي جعل الأحزاب ذاتها تعاني بعض أمراض الحكم ، ثم منع بعض الأحزاب التي أجبرت على العمل في السرية. وفي إحدى المرات قال القائد الشيوعي فهد ما معناه أن الحزب ليس من عشاق السراديب والعمل السري ، بل أن تعسف النظم الحاكمة وسياساتها المعادية للفكر والرأي الآخر هو الذي يمنع الحزب من العمل العلني.

٢- هل يمكن المساواة بين سياسات وأخطاء نظام الحكم التي تقود إلى ملاحقة الناس والتجسس عليهم وحرمانهم من الحرية والديمقراطية التي منحها الدستور العراقي ، وإلى زجهم في السجون وتعريضهم للتعذيب والتشريد والمحاربة بالرزق والقتل وأحكام الإعدام ، وبين قوى معارضة سياسية تحتج وتتظاهر ضد مثل تلك السياسات المنافية لأبسط حقوق الإنسان والتي تجاوزت على المبادئ التي تضمنتها الوثيقة الدولية التي ساهم العراق في وضعها وإقرارها والمصادقة عليها ، وأعني بها اللائحة الدولية لحقوق الإنسان ، التي صدرت في العاشر من شهر كانون الأول ,١٩٤٨ وهل يمكن رمي كل قوى المعارضة العراقية في سلة واحدة واعتبارها جميعاً كانت مسؤولة عن أخطاء بعضها الآخر. إن هذا التعميم ليس خاطئاً فقط ، بل ومجحفاً حقاً ، وكان على الدكتور الجلبي ، كما أرى ، أن يدرك ذلك ويتجنبه.

"كتب الدكتور الجلبي تحت عنوان "التسلط والفكر السياسي" ما يلي:

" بعد أيام من الثورة نشأ صراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وجاء البعثيون بشعار الوحدة الفورية مع مصر، وهو شعار سياسي قابل للحوار بالطرق السلمية، ولكن حزب البعث الذي كان طرفاً صغيراً في الجبهة الوطنية عام ١٩٥٧ اتجه إلى العنف لفرض هذا الرأي السياسي، وذلك في محاولة قتل عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩". ثم يواصل الكتابة فيقول: "وكان الشيوعيون، من جانبهم، يرددون شعار الاتحاد الفيدرالي، وليس الوحدة الفورية. ومارس الشيوعيون العنف أيضا، وسفك الدماء واللجوء إلى لغة الحبال لمحاورة الطرف الآخر، مما أفسد أهداف ١٤ تموز. وحاول القوميون، من ناحية أخرى، التعبير عن رأيهم في موضوع الوحدة مع مصر في محاولة الانقلاب على عبد الكريم قاسم، ما كانت تسمى حركة الشواف في الموصل. وكانت حصيلة تلك السياسات صراعات دموية وعداوات عميقة، في مسألة هي مسألة سياسية نظرية في جميع الأحوال. ولم يقم القوميون، حتى بعد تسلم السلطة في زمن عبد السلام وعبد الرحمن عارف، بأي خطوة باتجاه الوحدة مع مصر. لكن كان التفرد بالرأي، والتسلط على الآخرين، واستعمال العنف، واللجوء إلى الأعمال اللاقانونية هي السائدة في الحوار السياسي، وليس التفاوض، أو المحاورة السلمية للوصول إلى نتائج مرضية لكل الأطراف. ويفسر هذا حلول التدهور الكبير بوصول صدام حسين إلى السلطة".

في بداية صباي كنت معجبا في شخصية الجادرجي ومقالاته في الأهالي ويوما أجريت معه مقابلة عن سياقة السيارة في شارع الرشيد فقال أن قيادة تظاهرة في شارع الرشيد أسهل عندي من قيادة سيارة في هذا الشارع.

اتفق مع الدكتور الجلبي:

❖ أن قضيتي الوحدة والاتحاد مطروحتان كمسألة نظرية بحتة، سواء أكان الموضوع وحدة أم اتحادا، وكان بالإمكان معالجة الموضوع من الناحية النظرية وعبر الحوار والنقاش السلمي والديمقراطي. وكان الصراع قد وقع بين حزب البعث والقوميين من جهة، والشيوعيين من جهة أخرى، برغم تأييد القوى الأخرى والغالبية العظمى من الشعب العراقي لموضوعة الاتحاد الفيدرالي وليس للوحدة.

❖ وأن هذا الاختلاف و ضمن قضايا أخرى ، قد اتخذ صيغاً غير قانونية وتجاوزاً على الحياة السياسية العامة وألحق إضراراً بالمصلحة الوطنية.

❖ وأن ممارسة القوة والعنف قد حصل من الجانبين بشكل عام وأدى إلى عواقب وخيمة للمجتمع بأسره، وكانت هناك رغبة متبادلة في إقصاء الآخر والحلول مكانه.

ولكني أختلف مع الدكتور فاضل الجلبي في قضايا أخرى ، سواء ذكرها أم تجنب ذكرها ، ومنها:

❖❖ لم تكن البداية في تفجير الخلاف من جانب قائد الثورة ورئيس الحكومة عبد الكريم قاسم، بل كانت من نائبه ووزير داخليته عبد السلام محمد عارف. ولم تكن إثارة الخلاف عملية عفوية أو عبثية ، بل كانت مطلوبة وموجهة من جانب القوى القومية والبعثية في العالم العربي ، ولكن بشكل خاص من الرئيس المصري جمال عبد الناصر وحزب البعث بقيادة ميشيل عفلق. وكلنا يعرف العوامل الكامنة وراء ذلك.

❖❖ مارس البعثيون ليس محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم حسب، بل مارسوا عمليات اغتيال واسعة للشيوعيين وأتباع قاسم، كما أن البعث هو الذي بدأ بموضوعة الوحدة، وليس الشيوعيين بموضوعة الاتحاد، بل كانت رد فعل من جانب الشيوعيين ضد شعار كان بالأساس خاطئاً ومعرقلاً للتطور في العراق.

❖❖ لم يمارس الشيوعيون القتل والسحل في الشوارع ، بل كان من صنع الرعاع لا غير، ومن المؤسف أن الحزب الشيوعي لم يدن هذه القضية مباشرة بل بعد وقوعها في العراق وبعد أن اتهم بها ، وكانت الجريدة أحياناً وفي تقارير إخبارية تهدد بهما. وقد شجب الحزب ذلك فيما بعد وفي تقرير أيلول ,١٩٥٩ وهنا أروي حادثة حصلت لي في مدينة كربلاء. غادرت العراق للدراسة في خريف عام ١٩٥٨ ، أي بعد ثورة تموز ، وعدت في ربيع ١٩٥٩ لزيارة العراق وذهبت إلى مدينة كربلاء لزيارة عائلتي. كنت أتجول في شارع العباس، المؤدي إلى متصرفية اللواء ومديرية الشرطة العامة، ومعي الصديق ورفيق النضال المبكر جاسم الحلوائي (أبو شروق)، وكان في حينها مسؤول منظمة الحزب في كربلاء. شهدنا، ونحن نسير في الشارع وقرب دائرة البريد، تظاهرة قادمة باتجاه محلة العباسية، حيث كان المتظاهرون المتهيجون يهتفون بشعار همجي يدعو إلى قتل وسحل السيد هاتف الشامي مدير دائرة العمل في كربلاء. سألت الصديق الحلوائي ، هل هي تظاهرة ينظمها الشيوعيون في المدينة. نفى ذلك باعتباره مسؤولاً عن المنظمة حينذاك، ولم يتعرف على أي شيوعي فيها. ثم عرفنا بأن المتظاهرين هم من عمال الطابوق البؤساء الذين جاءوا يطالبون بزيادة الأجور وتقليص ساعات العمل المرهقة ويعتقدون بأن السيد هاتف الشامي يرفض زيادة أجورهم والاستجابة لمطلبهم . واجهت التظاهرة وارتقيت دكة مرتفعة قليلاً وطلبت منهم الكف عن هذا الشعار وفض التظاهرة وحل المشكلة مع السيد هاتف الشامي بالمفاوضة وأني مستعد والحلوائي أن نذهب معهم لحلها. إلا أن هياج المتظاهرين تفاقم أكثر فأكثر ولم يكن بينهم شيوعي واحد يمكن من خلاله التأثير على المتظاهرين. ولم تمض لحظات على ندائي والطلب منهم بالهدوء، حتى فاجأني أحدهم بضربة على رأسي من عصا طويلة تنتهي بقطعة حديدية كان يحملها مستنكراً طلبي بحل التظاهرة والكف عن طلب قتل السيد هاتف الشامي، الذي كان يميل إلى الاتجاه والفكر القومي حينذاك، وهو من معارفي الطيبين. تدفق الدم كثيفاً من رأسي. ومع رؤية الدم هاج المتظاهرون أكثر من السابق. لم يكن أمامي سوى الهجوم المفاجئ على حامل العصا واختطافها منه والدوران بها بحث أمكنني إبعاد دائرة المتظاهرين نسبياً عني وحمايةً نفسي من غضبهم دون أن أصيب أحداً منهم. لقد نجوت من موت محقق بدلاً من السيد هاتف الشامي. لقد كان منظر الدم المتدفق يثير الناس ويحفظهم على مواصلة الضرب إن تمكنوا من ذلك. ثم أسرعت إلى مستوصف الطلبة القريب من دائرة البريد طلباً للعلاج وإيقاف نزيف الدم. عولجت في حينها ، وأثر الضربة ما يزال باقياً في قمة رأسي ليذكرني بتلك الحادثة المريعة. طلبوا مني إقامة الدعوى رفضت ذلك، إذ لا جدوى منها، ولكن اتفقنا على أن تبدأ عملية تثقيف في المدينة ضد السحل والحبال.

ولكن في اليوم الثاني ظهرت إشاعات تقول بأن الشيوعيين كانوا وراء التظاهرة ، وهي إشاعة مجافية للحقيقة. سرعان ما غابت بعد أن أدركوا أن الذي تصدى للتظاهرة كان شيوعياً ومعه مسؤول المنظمة الحزبية في المدينة.

جميعنا يتذكر ما كتبه البعثي السابق السيد حسن العلوي حين قال بأنهم كانوا يحرقون أو يمزقون القرآن ويتهمون الشيوعيين بذلك لإثارة الناس ضد الشيوعيين واتهامهم بالإلحاد والزندقة والهرطقة وما إلى ذلك ، إضافة إلى تهمة الشعوبية. كتب الصديق عادل حبه بهذا الصدد ما يلي:

"وفي تاريخ بلادنا غيض من فيض على هذه الممارسات الرخيصة. فبعد ثورة تموز عام ١٩٥٨، عبأ القوميون المتطرفون ومن يساندهم في أجهزة الإعلام في الجمهورية العربية المتحدة كل طاقاتهم من أجل فبركة الأخبار وتشويه الحقائق. وهكذا تعالت أصوات معلق راديو صوت العرب آنذاك أحمد سعيد بالصراخ على مصير "المناضلة حسنة ملص" و"المناضل عباس بيزه"، وتحريض العراقيين على الانتقام لهم جراء بطش "قاسم العراق"، كما كانوا ينعتونه آنذاك. ولم يكن "عباس بيزه" المسكين سوى إنسان مصاب بعاهة نفسية، وأما "حسنة ملص" فيعرفها البغداديون كصاحبة "بيزنس..." في محلة الميدان المعروفة وسط بغداد. وتبع ذلك نشر أكذوبة حرق القرآن واتهام الشيوعيين العراقيين بذلك، والتي كذبها بعد عقود السيد حسن العلوي، وهو الكادر الحزبي البعثي آنذاك، وأشار إلى أن من نفذ هذه الجرائم هم فرق من البعثيين كجزء من سعيهم لإلصاق التهمة بالشيوعيين ولزعزعة الاستقرار وإثارة الفتن وتهيئة الأجواء لتنفيذ مجازرهم في ٨ شباط لاحقاً. ولجأ المفبركون إلى نشر صور تعود لضحايا مواطنين جزائريين قتلوا على يد المستعمرين الفرنسيين، ليعلنوا أنها من ضحايا النزاع العرقي في كركوك في تموز عام ١٩٥٩، ويلصقونها بالحزب الشيوعي العراقي بهدف دق إسفين بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي، وترويج الاتهامات ضده كجزء من التحضير لمأساة شباط عام ١٩٦٣" .

لا أريد هنا أن أنفي عن الشيوعيين ممارسة العنف والقوة والقسوة والإساءة بالضرب للمخالفين لهم بالرأي والموقف السياسي في الجامعة أو في المحلات حينذاك ، ولا أنكر دور وأخطاء المقاومة الشعبية في هذا الصدد أيضا، فهي معروفة ولا أنفيها، برغم أني لم أكن في العراق حينذاك بل كنت في مرحلة الدراسة الجامعية في ألمانيا الديمقراطية. ولكن من المفيد هنا العودة إلى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الصادر عن الاجتماع الموسع في أيلول ١٩٥٩ ليتعرف على طبيعة الأخطاء التي ارتكبتها قيادة الحزب حينذاك واعترفت بها وأدانتها والتزمت بعدم تكرارها.

لم يمارس الشيوعيون القتل والسحل في الشوارع ، بل كان من صنع الرعاع لا غير، ومن المؤسف أن الحزب الشيوعي لم يدن هذه القضية مباشرة بل بعد وقوعها في العراق وبعد أن اتهم بها ، وكانت الجريدة أحياناً وفي تقارير إخبارية تهدد بهما. وقد شجب الحزب ذلك فيما بعد وفي تقرير أيلول ,١٩٥٩

وبصدد أحداث الموصل لا بد من الإشارة الواضحة بأن الشيوعيين لم يقتلوا ولم يسحلوا في الموصل ، بل قوى أخرى يعرف بها الجلبي تماماً، ولكن كان خطأ الشيوعيين هو الإصرار على عقد مؤتمر السلام هناك بدعم وتأييد من جانب عبد الكريم قاسم، واستفزاز القوى الأخرى بقطار السلام والتظاهرات والمهرجانات غير الضرورية، وخاصة في ذلك الظرف الحرج الذي شهد توتراً شديداً في العلاقات بين القوى السياسية وخاصة بين الشيوعيين والتقدميين من جهة ، البعثيين والقوميين من جهة أخرى. وهكذا كان الأمر مع كركوك ، بل مورس ذلك من قبل قوى أخرى غير الحزب الشيوعي العراقي ، برغم إنجرار بعض الشيوعيين إلى تلك العملية ، ولكن ليس الحزب كله. حين اعتقلت في تموز من عام ١٩٧٨ من قبل أجهزة الأمن البعثية وبقرار من صدام حسين عرض عليّ فيلم عن أحداث الموصل وكركوك وطلبوا مني تقييمها أو إدانتها. رفضت ذلك بإصرار وقلت لهم ثلاث مسائل:

أ- لا أدري مدى صحة هذا الفيلم ودقة المعروض من الصور واللقطات.

ب – ليس من حقي أو واجبي أن أعطي تقييماً عن فيلم وأنا معتقل لديكم وفي قبضتكم.

ت – لا يجوز أخذ أحداث الموصل وكركوك بمعزل عن كل الأحداث التي حصلت في العراق منذ انتصار ثورة تموز حتى وقوع تلك الأحداث وما بعدها.

وبعدها أعدت لي أجهزة الأمن عملية تعذيب شرسة دامت عدة ساعات وفي غرفة خاصة بلغت درجة الحرارة فيها بحدود ٧٠ مئوية. وحين غبت عن الوعي جاء الطبيب البعثي الذي عرفني وهمس في أذني الحمد لله على سلامتك، كنت أقرب إلى الموت منك إلى الحياة، وفي حينها فقدت أكثر من ١٤ كيلوغراماً من وزني في مدة قصيرة جداً وأصبت بالفطريات في قدمي.

في أعقاب انقلاب شباط ١٩٦٣ أصدر نظام البعث البيان المشؤوم رقم (١٣) الذي سمح بقتل الشيوعيين أينما وجدوا. ولم تكن كلمة الشيوعي تطلق على الشيوعيين وحدهم ، بل على كل التقدميين واليساريين والديمقراطيين، وبالتالي كان القتل يمكن أن يشمل عدداً كبيراً من البشر. وقبل إذاعة هذا البيان عرض تلفزيون بغداد فيلماً بعنوان "حمامات الدم" عن أحداث كركوك يعرض فيها لقطات عن جماعة تحمل حبالاً وعصياً، ولكنه في ذات اللحظة يعرض لقطات لقتلى ووجوه مشوهة لأناس معذبين بحيث أعطى الانطباع وكأن حملة الحبال هم القتلة هم الذين مارسوا التعذيب وتشويه الوجوه. وبعد فترة اكتشف الأستاذ قاسم حول بان تلك اللقطات للوجوه المشوهة هي من فيلم وثائقي جزائري يفضح فيه ممارسات السلطة الفرنسية وفرقة المرتزقة أو الأجنبية في الجزائر. وهي ليست سرقة حسب، بل وتزويراً وتشويهاً للحقائق. برغم أن حمل الحبال والعصي بحد ذاته شيئاً سلبياً ومرفوضا، بل ومداناً في آن واحد. وكتب الأستاذ قاسم حول يقول:

"قبل إذاعة البيان عرض فيلم وثائقي عنوانه (حمامات الدم) ليمهد للبيان ويمهد للانتقام وكان هذا الفيلم يعرض صور قتلى عراقيين في كركوك والموصل. وجوه مشوهة ومضرجة بالدم وبلقطات كبيرة بحيث لا يمكن معرفة المكان ولا الملابس، فقط وجوه مشوهة وقبل عرض هذه الوجوه تظهر على الشاشة تظاهرة شعبية وبعض المتظاهرين يحملون الحبال ويلوحون بها. يقول إيزنشتاين المخرج الروسي حول نظرية المونتاج "إذا أضيفت لقطة إلى لقطة ثانية فإنها تعطي معنى ثالثا" ولذلك ففي هذا الفيلم عندما يرى المشاهد أشخاصا في تظاهرة يلوحون بالحبال وتعقبها لقطات لقتلى مشوهين فالمشاهد سوف يتلقى انطباعا بأن هؤلاء حملة الحبال هم الذين قتلوا أصحاب الوجوه المشوهة. وبعد الفيلم أذيع البيان السيئ الصيت بيان رقم ١٣ علما ومن سخريات القدر أن يكون الانقلاب في شهر رمضان ويدعون فيه إلى قتل المواطنين بدون محاكمة وبدون وثيقة اتهام فنسمع بعد البيان أغنية الانقلاب "يا ربي يا حنان يا منان .. يا منزل القرآن في رمضان" وتظل محطة التلفزيون تعرض فيلم حمامات الدم الذي يدعو الشعب العراقي لقتل قواه التقدمية والديمقراطية والليبرالية. وملاحظاتي كسينمائي على هذا الفيلم الذي يعتدي على مفهوم الوثائقية في السينما مثلما يعتدي على حياة الناس أن التظاهرة التي يلوح بها مواطنون بالحبال "وهو تصرف غير حميد ومرفوض مؤكدا" هؤلاء هم مواطنون يفتقدون إلى الوعي ويعود تأريخ اللقطة إلى الأيام الأولى لثورة ١٤ تموز حيث تم وللأسف سحل رجالات العهد الملكي بالحبال وهو تصرف وحشي لا يليق بالإنسان. ولكن، لا علاقة بين اللقطة مع أحداث كركوك والموصل التي يتحدث عنها الفيلم، حيث هناك فارق زمني بين تأريخ التظاهرة وتأريخ أحداث كركوك والموصل". لم تتخذ حكومة عبد الكريم قاسم أي إجراء لإيقاف السفر إلى الموصل بل شجعت على ذلك، وكان قاسم يعرف العواقب المحتملة. ولم يتخذ الإجراءات الكفيلة بتطهير أجهزة الأمن التي كانت تمارس الاعتقال والعنف والتعذيب ضد المعتقلين من الشيوعيين والديمقراطيين، أو قبل ذاك من البعثيين والقوميين، برغم أن قلة من البعثيين والقوميين قد تعرضوا للتعذيب. كما لم يمارس دوره في إيقاف التداعيات في كركوك. ولم تكن للحزب الوطني الديمقراطي أي مشاركة في كل ذلك، في ما عدا أن ممثلي الحزب في الحكومة حينذاك لم يؤدوا دورهم في التأثير على قاسم لمنع وقوع جملة من تلك الأحداث. ولكن الأستاذ الجادرجي كان بالضرورة ضد كل ما يجرى من صراعات حينذاك، وأن الأستاذ محمد حديد كان الشخص الثاني في الحزب الوطني الديمقراطي الذي مثل الحزب في الحكومة. من هنا أود أن أشير إلى أن تلك الخلافات والصراعات السياسية والنزاعات والتآمر الداخلي من جهة، وسياسات قاسم التي وفرت الأرضية الصالحة للتآمر من جهة أخرى، والتآمر الخارجي العربي والإقليمي والدولي على الجمهورية الأولى من جهة ثالثة، كانت الأسباب المباشرة لتدهور الأوضاع أكثر فأكثر وإلى انهيار الوضع ونجاح الانقلاب الفاشي ضد حكومة قاسم ، وليست أخطاء كامل الجادرجي كانت سبباً في تدهور الأوضاع السياسية وسقوط نظام حكم قاسم.

بغداد قديما